Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

The role of fiscal policy in reducing the phenomenon of inflation in the Iraqi economy for the period (1990 – 2022)

Abstract

There are many proposals to diagnose the weakness of the Iraqi economy that has reached the point of crisis, but the problem that the Iraqi economy suffers from is the lack of diversity in sources of public revenues and reliance on a single source to finance revenues, in addition to the increase in public expenditures and not directing them in the correct manner that serves the Iraqi economy, as most public expenditures are operating expenditures while the rates of investment expenditures are very low, in addition to inflation rates that rise from year to year. The research aims to study the impact of public expenditures and revenues on the annual inflation rate for the period (1990-2022), and the research problem was related to the nature of the political and economic conditions and the problems that the Iraqi economy went through, which resulted in a huge increase in public revenues and high inflation rates due to the increase in public expenditures.

Information

Received: 1/3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

. * Corresponding author: E-mail addresses: : Razzaq.thaeab@mu.edu.iq
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/464-479

الارتقاء بالمستوى التنموي اذا ما توفرت البيئة الملائمة ، ونظرا لشمولية السياسة المالية وتبؤها المركز الأبرز من السياسات الاقتصادية لاحتلاها المركز الأبرز في قيادة دفة الاقتصاد لتحقيق الأهداف المتعددة التي يضعه المخطط الاقتصادي ، ويعود ذلك الى ادواتها المتعددة والتي تعد من اهم أدوات الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة والسيطرة على المشاكل التي تعوق تحقيق الاستقرار المالي بالإضافة للأثار التخصيصية والتوزيعية لأدوات السياسة المالية يوجد هنالك اثار استقراريه تتمثل في دور الانفاق الحكومي والضرائب في التأثير بمستوى الطلب الكلي ومن ثم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

انسجاما مع هذه التطورات الخارجية والداخلية ولضمان التشخيص المناسب والواقعي للسياسات والاجراءات الاقتصادية ولمواجهة السياسات الاقتصادية المالية والنقدية للبلدان الصناعية ، اتجهت البلدان النامية ومنها العراق الى اعتماد سياسات واجراءات اقتصادية ومالية ونقدية في مجال الاصلاح الاقتصادي ، كان لابد لها وأن تتكيف مع واقع وخصائص كل من هذه البلدان وشروط نموها الاقتصادي والتنمية فيها على المديات الزمنية المختلفة ، وبالحتم كان لابد لسياسات الاصلاح الاقتصادي والتي جاءت أغلبها تحت ضغوط خارجية وحاملة لرؤى المؤسسات المالية الدولية (WB , IMF) انعكاسات على توجهات التنمية ، وبخاصة في جوانبها الاجتماعية والتي تعنى بالبشر وبدت في تلامسها تترك إثاراً سلبية متنوعة مابين الاقتصاد والمجتمع .

هذه الاثار السلبية باتت متوزعة بدرجات مختلفة على مستوى الدولة ام على مستويات البلدان النامية بشكلها الجمعي ، تبعاً لمستوى وقابلية التكييف الذي أبدته هذه

دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة

(2022 – 1990)

الباحث حيدر عبدالستار صادق ، أ.م.د رزاق ذياب شعيبث

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

هناك العديد من الطروحات لتشخيص الضعف في الاقتصاد العراقي الذي وصل حد الأزمة ، ولكن المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي عدم تنوع مصادر الايرادات العامة والاعتماد على مصدر وحيد لتمويل الايرادات ، بالإضافة إلى زيادة النفقات العامة وعدم توجيهها بالشكل الصحيح الذي يخدم الاقتصاد العراقي حيث تعد اغلب النفقات العامة هي نفقات تشغيلية بينما نسب النفقات الاستثمارية ضئيلة جداً ، إضافة إلى معدلات التضخم التي ترتفع من عام إلى أخر . يهدف البحث إلى دراسة اثر النفقات العامة والايرادات على معدل التضخم السنوي للفترة (1990-2022) ، وارتبطت مشكلة البحث بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمشاكل التي مر بها الاقتصاد العراقي ، حيث نتج عنها زيادة هائلة بالايرادات العامة وارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة النفقات العامة .

المقدمة :

نتيجة لحاجة الاقتصاد العراقي لعملية التنمية المستدامة لكونها عملية تزداد أهميتها نتيجة للتحديات الاقتصادية الهائلة التي يواجهها الاقتصاد العراقي ، في الوقت الذي يتمتع به الاقتصاد العراقي من موارد اقتصادية هائلة التي يؤكد اغلب الباحثين ان الاقتصاد العراقي قادرا على تحقيق

المالية التي تقتصر على إجراءات ترقيعيه وتقوم على ترحيل المشاكل المالية م سنة الى سنة أخرى ، فيما تكون كفاءة السياسة المالية واحدة من العناصر الهامة التي تتطلب معالجة فعلية لفصل الأنشطة المالية عن الإجراءات النقدية ليكون لكل سياسة دورا تمارسه يسهم في تحقيق الاستدامة ومن خلال هذه الفرضية الرئيسية يمكننا اشتقاق مجموعة فرضيات فرعية تتمثل :

أ-عدم كفاءة السياسة المالية المتبعة هي السبب الرئيسي في الاختلالات التي تصيب بعض مؤشرات التنمية المستدامة .

ب-الزيادة المفرطة بالإنفاق العام سبب رئيسي للتعثر المالي وعدم الكفاءة في معالجة ظاهرة التضخم .

ج- ان تبني الحكومة للنظام الاقتصادي الحر ، لا يمنع من أهمية التدخل المدروس لمعالجة المشاكل التي تعوق تحقيق عملية تطور في مؤشرات التنمية المستدامة المنشودة .

رابعا : هدف البحث :

يهدف البحث الى وضع التصورات الحقيقية لكفاءة السياسة المالية التي تسهم في تحريك النشاط الاقتصادي بصورة عامة من خلال النفقات العامة ، إضافة الى جانب الإيرادات الذي يعد الوسيلة الأساسية لتوفير الموارد المالية اللازمة للانتقال بالأنشطة و التعاملات المالية في العراق من مستوى متدني الى مستوى متطور وبهذا يستند الهدف الأساسي على الفرضية الأساسية التي تقوم على تسهيل الإجراءات المالية من خلال تحديد الأدوار الفعلية للتوصيات التي تقوم على ديمومة عمل المؤسسات المالية والضبط الاعدادي للموازنة العامة لنظمن ان تكون هنالك إجراءات محددة تقوم على نجاح التجربة اسوة بالدول المتقدمة في هذا المجال .

الاقتصادات ، ولكنها جميعاً أضحت تنئ تحت ضغط هذه السياسات في أجلها القصير والمتوسط وهي حالة مؤكدة.

أولا : أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من موضوع التنمية المستدامة التي تعد العملية الأهم على مستوى جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية ، ولكون هذه العملية مهمة جدا لكونها ترتبط بمجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية التي من شانها الارتقاء بالاقتصاد نحو التقدم ، وتعد كفاءة السياسة المالية مقياسا جيدا يقيس العلاقة بين مستوى السياسة المالية والسياسة الائتمانية على السواء وانعكاس هذه الكفاءة في مؤشرات التنمية المستدامة ، لتكون هذه السياسة مقياسا جيدا يمكن من خلاله الوقوف على أوجه الضعف ونقاط القوة في مجال الأداء المالي الفعال .

ثانيا : مشكلة البحث :

تعد السياسة المالية من اهم الأدوات الحكومية التي تمتلكها للسيطرة على الأداء الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الى تحقيقها (النمو الاقتصادي ، معالجة التضخم ، الاستقرار الاقتصادي) وقد تم استخدام هذه السياسة طيلة مدة الدراسة في الاقتصاد العراقي العديد من هذه الأدوات للسيطرة على المتغيرات الاقتصادية التي تستهدف زيادة المعدلات في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود ، وهنا يتم طرح تساؤل هل تمكنت السياسة المالية من خلال ادواتها من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة في مؤشرات التنمية المستدامة .

ثالثا : فرضية البحث :

استند البحث على فرضية مفادها ان الاقتصاد العراقي بصورة عامة يعاني من مشاكل مالية تتمثل بالإجراءات

في الأسعار والتي هي انعكاس للفجوة بين جانبي العرض والطلب، من المؤشرات المهمة في تتبع مسار النشاط الاقتصادي، فضلا عن استقرار الحياة الاقتصادية وما تقوم به الحكومات من حجب الدعم عن بعض السلع والخدمات العامة لمواجهة العجز الذي يحصل في موازناتها العامة. وقد تم اعتماد التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليعبر عن معدلات التضخم، لان سلة المستهلك تمثل المعروض من السلع والخدمات المنتجة منها محليا والمستوردة.

وللتعرف على معدلات التغير في أسعار مجموعات السلع والخدمات ، إذ يلاحظ كلما تفاوتت مديات ذلك التغير، دل على عنف التغيرات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات الناجمة عن الاختناقات في المعروض السلعي، فضلا عن تدخل السياسات الاقتصادية التي أسهمت في رفع التكاليف النسبية وتوليد الفجوات التضخمية.

يضاف الى ما سبق يمكن القول ان هنالك مجموعة اهداف تتمثل بمحاولة الكشف التدخل الأمثل واهم الأماكن التي هي بالأساس تعد نقطة الانطلاق بعملية التنمية المستدامة ، إضافة الى محاولة كشف أوجه الانفاق الحكومي في السيطرة على التوازن لكون التوازن هو تحقيق اعلى اعلى مردودا على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي .

المبحث الأول : تحليل واقع التضخم في الاقتصاد العراقي :

من الغايات الأساسية لدراسة التضخم محاولة فهم ديناميكيات العملية المولدة له، واكتشاف علاقات كمية تساعد على التنبؤ بمساره في المستقبل، إذ تعد التغيرات

جدول رقم (1) معدلات التضخم السنوية في العراق للمدة(1990-2022)

ت	السنة	معدل التضخم السنوي %
1	1990	51.65
2	1991	176
3	1992	200
4	1993	166.7
5	1994	525
6	1995	370.8
7	1996	-14.7
8	1997	23.1
9	1998	14.8
10	1999	12.6
11	2000	5
12	2001	16.4
13	2002	19.3
14	2003	33.6
15	2004	27
16	2005	37
17	2006	53.2
18	2007	30.9
19	2008	12.7
20	2009	8.3
21	2010	2.5
22	2011	5.6
23	2012	6.1

ت	السنة	معدل التضخم السنوي %
24	2013	1.9
25	2014	2.2
26	2015	1.4
27	2016	0.5
28	2017	0.2
29	2018	0.4
30	2019	-0.2
31	2020	0.6
32	2021	0.7
33	2022	0.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الارقام القياسية، لسنوات متعددة، بغداد.

أما بعد عام 2003 وبعد تغير النظام في العراق شهدت هذه الحقبة تغيراً جوهرياً مابين السياسة النقدية والسياسة المالية نتيجة استقلالية البنك المركزي ، إضافة للانفتاح الاقتصادي الذي حصل نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وزيادة تصدير النفط الخام للخارج ، مما أدت هذه العوامل إلى زيادة النفقات الحكومية وكذلك زيادة الطلب الاستهلاكي دون زيادة مماثلة في جانب العرض ، مما أدى إلى الارتفاع الهائل بالمستوى العام للاسعار ، وارتفاع معدلات التضخم بشكل لافت للنظر ليبلغ عام 2003 نحو (33.6%) ، واستمر هذا الارتفاع بمعدلات التضخم من عام 2003 حتى عام 2007 وبلغت أعلى نسبة للتضخم خلال تلك المدة هي (53.2%) في عام 2006 ، ويعزى ذلك إلى إن هذه المدة قد شهدت بروز عدد من القيود أطلقت التضخم من جديد إلى الأعلى، وهي القيود من جانب العرض المحلي للسلع والخدمات غير المتاجر بها دولياً، أسهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم، كما أسهم رفع الدعم عن المنتجات النفطية والقفزة الكبيرة في أسعارها الى ارتفاع تكاليف المعيشة، فضلا عن ارتفاع الأجور والرواتب للموظفين ومحاكاة العاملين في القطاع الخاص لها، وكانت محصلة ذلك هي ارتفاع تكلفة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي اقترنت بمستوى متدني من الإنتاجية، وتدهور فرص الاستقرار الاقتصادي الحقيقي.

انخفض معدل التضخم السنوي في عام 2007 من (30.8%)، ليسجل (12.7%) عام 2008 ، وذلك بعد إن وصلت الأسعار المستوى التوازني الجديد الذي استوعبت خلاله صدمات التكاليف والعرض الناجمة عن تصحيح أسعار المنتجات النفطية من جهة، وانسجام الاقتصاد مع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ان معدل التضخم السنوي اخذ يتزايد بشكل ملحوظ جداً من عام (1990-1995) ليبلغ عام 1995 نحو (370.8%) بعدما كان في العام الأول نحو (51.65%) ، ان سبب هذا الارتفاع في معدل التضخم خلال تلك المدة يرجع إلى السنوات الأولى من العقوبات الاقتصادية التي تلت حرب الخليج الثانية ، وما خلفته من فرض الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف العوائد النفطية وانخفاض المعروض السلعي مقابل تزايد الطلب ، إضافة للتفاوت الذي حصل بين التيار السلعي والتيار النقدي حيث ارتفع التيار النقدي بشكل كبير نتيجة الافراط بالإصدار النقدي الجديد دون مقابلته بعرض سلعي ، وذلك لعدم توفر جهاز انتاجي مرن قادر على مواجهة ارتفاع العرض النقدي وارتفاع الطلب الكلي ، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الطلب الكلي ، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار وانهياره بشكل كبير مقابل العملات الاجنبية .

ولكن عام 1996 شهد تحولاً عكسياً كبيراً إذ أنخفض معدل التضخم ليسجل نمواً سالباً بلغ نحو (-14.7%) ، ويرجع ذلك إلى توقيع العراق مع الامم المتحدة مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والتي ادت إلى تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع قيمة الدينار العراقي وارتفاع القوة الشرائية له ، إضافة الى الحد من الاصدار النقدي الجديد من قبل الحكومة ، هذا ما جعل سعر صرف الدينار يتحسن نوعاً ما مقابل العملات الاجنبية الاخرى . ثم استمرت معدلات التضخم بالزيادة والتذبذب في الاعوام المتتالية ولغاية عام 2002 والذي بلغ فيها معدل التضخم نحو (19.3%) .

تليها منتجات الألبان بنسبة (7.7%) ثم الزيوت بنسبة (6.2%) فضلا عن السكر بنسبة (3.8%) (البنك المركزي العراقي ،2015: 85). فضلا عن العوامل الداخلية التي أسهمت في الحد من الضغوط التضخمية وهي استمرار الدعم الذي تقدمه الحكومة لأسعار مفردات البطاقة التموينية وخدمات الكهرباء وأسعار شراء المحاصيل الإستراتيجية.

بعدها أخذت معدلات التضخم بالهبوط لتصل إلى (1.4%) عام 2015، والى (0.07) عام 2016 ، ويعزى ذلك إلى إن تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لا يتضمن المحافظات المضطربة امنياً(الانبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك) لعدم إمكانية جمع الأسعار عنها بسبب الأوضاع السائدة فيها، فضلا عن انخفاض أسعار الأغذية والمشروبات وبنسبة(3.1%) مقارنة بعام 2015 لتوفر المعروض من هذه السلع في الأسواق المحلية، وانخفاض أسعار الوقود لتوفر المعروض منها وتلاشي ظاهرة السوق السوداء، وانخفاض الطلب على التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي والمخاوف المرتقبة من تردي الأوضاع الأمنية، وانخفاض أسعار الرحلات المنظمة الأمر الذي انعكس على انخفاض تذاكر السفر في شركات السياحة .

ثم اخذ معدل التضخم بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الاعوام المتتالية ولغاية عام 2018 حيث بلغ اعلى معدل للتضخم حوالي نحو (6.1%) وذلك عام 2012 ، بينما بلغ اقل معدل للتضخم حوالي نحو (0.2%) وذلك في عام 2017 ، أما في عام 2019 فإن معدل التضخم بلغ نمواً سالباً حوالي نحو (-0.2%) ، في حين شهد الصرف استقراراً أيضاً خلال تلك المدة ، وعاودت معدلات التضخم بالارتفاع لتبلغ عام 2020 نحو (0.6%) وارتفعت ايضاً لتبلغ عام 2022 نحو (0.8%) . ومثلت بيانات الجدول رقم (1) معدلات التضخم طوال مدة الدراسة (1990-2019) في الشكل البياني التالي :

المستوى الجديد للإنفاق الحكومي من جهة أخرى. فضلا عن الاستقرار الأمني النسبي، مما انعكس في زيادة التوقعات التفاؤلية، ليتجسد في توفر المنتجات والسلع، والحد من المضاربات السعرية سيما المنتجات النفطية.

استمر الانخفاض في معدلات التضخم، ليصل في عام 2009 إلى المرتبة العشرية الواحدة، إذ بلغ (8.3%)، ويعزى ذلك إلى استقرار أسعار السلع الضرورية، لاسيما السلع الغذائية، على اثر استقرار أسعارها في الأسواق العالمية. فضلا عن عدم وجود رسوم كمركية مؤثرة على أسعار السلع الغذائية المستوردة.

استمرت تلك المعدلات في التحرك عند المعدلات الاعتيادية لتسجل في عامي 2011 و2012 لتسجل (5.6%) و(6.1%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في أسعار السلع والخضروات نتيجة غلق الحدود العراقية السورية والناجم عن الوضع السوري المضطرب، فضلا عن التلكؤ الحاصل في توزيع مفردات البطاقة التموينية، وارتفاع بدلات الإيجارات السكنية، والعيادات الطبية، وأجور الحصول على الكهرباء من القطاع الخاص، وأجور العاملين في الحقل الطبي.

وفي عام 2014 انخفضت معدلات التضخم لتصل إلى(2.2%)، وقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية وعوامل داخلية في تحقيق تلك المعدلات المقبولة للتضخم وضمن إطار يمكن السيطرة عليه، منها استمرار تراجع تضخم أسعار الغذاء عالمياً لأغلب السلع بسبب هبوط أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014، والإنتاج القياسي للمحاصيل الزراعية ، والذي أدى بدوره إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية لأسعار الغذاء من خلال تراجعها تدريجياً خلال فصول السنة، حيث هبط مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة بنسبة(3.7%) مقارنة بعام 2013، فقد سجلت الحبوب أعلى معدل هبوط سنوي في السعر وبنسبة ((12.5% ،

شكل رقم (1) معدل التضخم السنوي

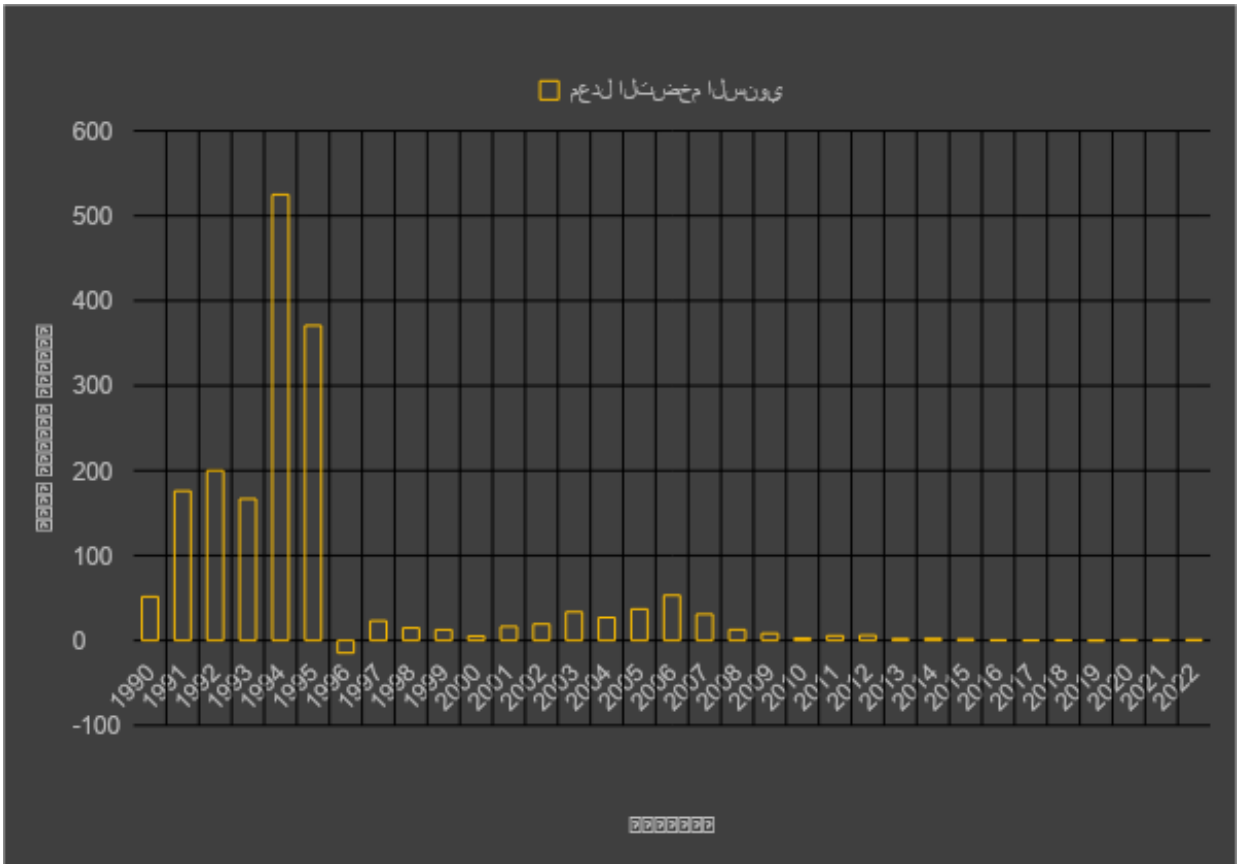

الصافية في التدفقات الحكومية إلى اثر مضاعف- وذلك من خلال مضاعف الاستثمار(السيد علي،1984: 351).

السؤال الذي يطرح هو: ما هي هذه الوسائل التي تستطيع الحكومة عن طريقها تحقيق الاستقرار في الاقتصاد تلقائياً ؟ فمن غير الممكن الاستمرار في ركود طويل الأجل، وترك الاقتصاد لآلية السوق الحرة التي تفقد فيها حركات الأسعار مرونتها الاعتيادية، وبغية الوصول إلى صيغ مثلى لسياسات الاقتصاد الكلي، اقترحت آلية التعديل الذاتي تضم مجموعة إجراءات عرفت بأدوات الاستقرار التلقائي (Automatic Stabilizers)، التي تهدف وبكافة إجراءاتها إلى تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي في الوقت المناسب وبالمعدلات الضرورية ودون إن يترتب على هذا التحريك إي تأثيرات جانبية مثل: التزاحم الخارجي(Crowding- out) لزيادة الإنفاق الحكومي في التحليل الكينزي أو استمرار الاقتصاد في التوازن ولكن عند مستوى من الناتج الحقيقي دون مستوى الطاقة الإنتاجية الكامنة(التشغيل الكامل).

ومن بين الإجراءات التي تشملها آلية التصحيح الذاتي(معروف،2005: 281):

ا- التأمين ضد البطالة وإعانات الضمان الاجتماعي.

تتضمن الموازنة الحكومية نفقات تحويلية، يجري تخصيصها للعاطلين عن العمل، بسبب البطالة الدورية، فضلا عن الأشخاص المعاقين لأسباب متباينة، هذه النفقات تزداد في حالات الكساد، حيث يزداد عدد العاطلين، وتقل تلقائيا في حالات الرخاء، اذ يسود التشغيل ويقل عدد العاطلين، ففي الحالة الأولى يواجه البرنامج عجزا تلقائيا بسبب زيادة المدفوعات، وفي الحالة الثانية يحقق فائضاً تلقائيا والناجم عن انخفاض المدفوعات في صورة مزايا يحصل عليها العاطلون بسبب انخفاض مستوى البطالة(جوارتيني واستروب،1999: 316). وهكذا يبرز تأثير المضاعف عند تحريك النفقات الحكومية الصافية الممولة بالعجز، فيزداد الطلب الإجمالي، وبما يضمن لأسواق السلع والخدمات مستوى معين من الطلب الملائم والمستمر، يكفي لدفع الناتج الحقيقي. وفي حالة الرخاء والتضخم تقل النفقات الحكومية، بسبب انخفاض التعويضات المذكورة، وتزداد الضرائب، ومن ثم يزداد الفائض في الموازنة، بما يتناسب لتطبيق برنامج التعويضات إثناء الكساد وهبوط الضرائب.

المبحث الثاني : السياسة المالية ومعالجة ظاهرة البطالة :

يمكن الإشارة الى ان السياسة المالية الكفؤة تشير إلى أنها" مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة" (الوادي،2015: 190) ، إذ تهتم بدراسة المسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي والتي ترتبط بالتغير المطلوب في الضرائب والإنفاق الحكومي، بغية تحقيق آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والأسعار والإنتاج والتوظيف، بطريقة تراعي تأثير هذه الأدوات على تخصيص الموارد وتدفق الأموال، ومن ثم تأثيرها على فاعلية هذه المتغيرات **(Henery Higgs-CB,1963:213)** من اجل المساعدة في تخفيف حدة تقلبات دورة الإعمال التجارية، والإسهام في الحفاظ على النمو في ظل اقتصاد خالي من التضخم المتقلب والمرتفع، فضلا عن تحقيق مستويات مرغوبة للتوظيف **(Brock , K. and others,20-01:305).** ويعرفها البعض بأنها" مجموعة التغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، والتي من شأنها التأثير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي"(اوسيلفان وآخرون،2014: 266)، بوصفها تحدد الحاجات العامة وتؤطر الأصول الفنية التي يتعين على الحكومة الأخذ بها في تدبير ما يلزمها من موارد، والتي غالبا ما تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية على الطلب الكلي، ودعم ثقة المستهلكين والمستثمرين فضلا عن الشركاء التجاريين الرئيسين في حالة انخفاض الصادرات **(David Ricardo,1981:102)**.

تتمحور هذه التغيرات في السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية، وتسمى ضوابط تلقائية (Built- in) Stabilizers تعمل دون الحاجة إلى تدخل من الحكومة(ألوزني والرفاعي،2007: 244)، إي من داخل النظام المالي فتزيد أو تنقص التدفقات الحكومية تلقائياً إلى باقي الاقتصاد القومي ومنه استجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية، ففي حالة الانكماش أو الكساد تعمل على زيادة التدفقات النقدية الحكومية نحو المشاريع والإفراد، وسيؤدي ذلك إلى الحد من الانخفاض في الدخول الفردية القابلة للصرف، ومن ثم الحفاظ على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في مستويات اعلى، والعكس في حالة التضخم. وفي كلتا الحالتين يفترض إن تؤدي التغيرات

الدخل الدائم وخلال مدة طويلة، لاسيما إن جزءاً من إي زيادة سريعة في دخل الأسرة يخصص للادخار، ومن ثم لا يتأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بهذه الزيادة كثيراً، لان الاستهلاك المعتمد على الدخل الجديد يزداد بمعدل اقل من معدل زيادة هذا الدخل **(Johnston Michael , 2000 : 135)**.

وبالمقابل في مدة الركود وهبوط الدخل السريع فان الأسر تقلل من ادخارها للحفاظ على مستوى استهلاكها الدائم، وبما يتوافق مع دخولها طويلة المدى. وهكذا في حالة التوسع الاقتصادي والتضخم سيزداد الضغط على الإنفاق الاستهلاكي الخاص فينمو هذا الإنفاق بمعدل اقل من معدل زيادة الدخل. وبالعكس في حالة الركود حيث ينخفض الإنفاق المذكور بمعدل اقل من معدل هبوط الدخل.

4- تغيير أسعار الفائدة الحقيقية.

يكون الطلب على الاستثمارات الجديدة (وعلى الأموال القابلة للإقراض) منخفضاً خلال الركود، ومن ثم فأسعار الفائدة الحقيقية بشكل عام تهبط، مما يشجع الاستهلاك الجاري ويقلل تكلفة الفرصة للاستثمار، مما يساعد على تعديل الانخفاض الذي يحدث في الطلب الإجمالي، بسبب الاستثمار فيعيد الناتج الحقيقي إلى مستوى التشغيل. وبالعكس في حالة الرخاء والتضخم يزداد الطلب على السلع والخدمات، ويزداد الاقتراض لأغراض الاستثمار وهذا ما يرفع أسعار الفائدة الحقيقية، ويزيد من تكلفة الفرصة للاستثمارات الجديدة، فيتعدل اتجاه التزايد في الطلب الإجمالي، ويعود الناتج الحقيقي إلى مستوى التشغيل. وهكذا يمكن لتغيرات الطلب على النقود لأغراض المضاربة وتحركات أسعار الفائدة الحقيقية إن تمارس دوراً فاعلاً في استقرار الاقتصاد.

وهكذا تعمل هذه المؤثرات التلقائية على التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، إذ تشكل نوعاً من العازل الذي يخفف سرعة التقلبات الدورية، تعطي وقتاً أضافيا لراسمي السياسات للوصول إلى قرارات ملائمة وواضحة، تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي(الوادي،2015: 194)، فهي مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية وتتبعها ركوداً ورواجاً، والتي تتضح من خلال درجة التلازم بين الدورة الاقتصادية ودورة الموازنة العامة وتقلبها، ومن ثم التأثير في الناتج المحلي. ففي حالة اتجاه الاقتصاد إلى الكساد، تحقن النشاط الاقتصادي مما ينسحب تلقائيا إلى تعزيز عجز الموازنة، والعكس في حالة الرواج إذ يولد هذا

2- فرض ضرائب تصاعدية على الدخل.

يتطلب نظام الضرائب التصاعدية على الدخل تناسب التغيرات التي تجري على معدلات الضريبة مع تغيرات مستويات الدخل الشخصي، وهو ما يكون أحيانا بمعدلات أسرع. ففي مدة الركود تنخفض الدخول وتهبط معها الضرائب، مما تقل الإيرادات العامة وتزداد الدخول القابلة للتصرف، مما يدفع بالإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الأعلى. واهم هذه الضرائب ضريبة الدخل على الإفراد، فعند انخفاض الدخل القومي في حالات الانكماش والكساد سيؤدي إلى انخفاض اكبر في الضرائب لان الدخول ستتحول نحو الشرائح الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك قد ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسرعة اقل. إما في حالة التضخم حيث تزداد القيمة النقدية للدخل القومي، فان شرائح الدخل الاعتيادية ستنتقل نحو الشرائح العليا وسترتفع معدلات الضرائب بسرعة اكبر من معدل الارتفاع في الدخل القومي، مما سيحد من مقدار الإنفاق الفردي(السيد علي،1984: 352).

هذا الحال ينطبق على الأسر وقطاع الإعمال معاً، ففي حالة الركود تهبط إرباح الشركات، وهو ما يقلل فوائضها أو يزيد العجز في ميزانياتها، مما ستهبط الضرائب مع انخفاض إرباح الشركات. لاسيما إن الضرائب على إرباح الشركات تعمل باتجاه مضاد للدورة الاقتصادية أكثر من غيرها من عوامل الاستقرار الذاتي، وهذا يتحقق لان إرباح الشركات تكون شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية (جوارتيني واستروب،1999: 316) وبالعكس في حالة توسع الاقتصاد والتضخم فان إرباح الشركات تتزايد، وهو ما يكون عادة بمعدلات اكبر من معدلات زيادة الأجور، أو الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والدخل، ومن ثم فان مدفوعات الضرائب ستزداد إثناء التوسع، وتنخفض إثناء الانكماش الاقتصادي، وذلك ما لم يحدث تغير في سياسة الضرائب.

3- ارتباط الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالدخل الدائم المتوقع.

يعتمد الإنفاق الاستهلاكي الخاص على الدخل الدائم المتوقع (أو الدوري طويل الأجل) أكثر من اعتماده على الدخل الحالي قصير الأجل، وهو ما أكد عليه الاقتصادي فريدمان رائد المدرسة النقدية

ولذلك فان تغيرات الدخل خلال التقلبات الدورية لا تنعكس على الاستهلاك الجاري للأسرة كالتغيرات المتوقعة في

للأفراد، ومن ثم إلى إنفاق إضافي يحفز على إنتاج جديد ودخل اكبر(اثر المضاعف). ويختلف تأثير الإنفاق في تلك المتغيرات وحسب نوعه واتجاهه، والتوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية الاستنسابية (عايب،2010: 93) .

-2التغيير في معدل الإيرادات : وتمثل تغيير مقصود من قبل الحكومة في حجم الإيرادات الحكومية المعدلة بعد استبعاد اثر العوامل الدورية المتحققة، عندما يكون الناتج عند مستواه المحتمل، فالوسائل التمويلية اللازمة للأنفاق الحكومي تبعا لقواعد معينة يسمح للحكومة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج حسب احتياجات الاقتصاد الوطني. وتمارس الإيرادات الضريبية تأثيراً في تحجيم التضخم، لا سيما المعدلات الضريبة المرتفعة تكبح الإنفاق التبذيري، فضلا عن فرض الضرائب التصاعدية على الدخل تسهم في إعادة توزيعه.

يستخلص بان السياسة المالية الكفؤة : هي مجموعة من الإجراءات المضادة للدورة الاقتصادية التي تسخرها الحكومة لتحقيق غايات معينة(اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، في إطار توظيف الأدوات المالية والمتمثلة بالنفقات حجما واتجاها والإيرادات حجما ومصدراً، ومن ثم تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التغيير المتعمد في الإنفاق العام أو الأدوات الضريبية لتعويض تقلبات دورة الإعمال، والتخفيض التلقائي للادخار الحكومي خلال مدة الركود وزيادته في مدة الرواج، وتصميم نظام ضريبي يحفز على تعظيم الكفاءة الاقتصادية ويعزز مرونة الاقتصاد لمواجهة الصدمات.

تعد خيارات الحكومة لتوظيف إي نوع من السياستين الماليتين هو لضمان استجابة الاقتصاد بشكل مناسب للتغيرات التي ينبغي إن يراعي راسميها نقطتين مهمتين هما: التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية، فضلا عن اثر العوامل الاقتصادية والسياسية على توقيت واتجاه التغيرات المالية (العبيدي ،1988: 69). ومن ثم ستكون للسياسة المالية صيغة تتضمن مكونات السياسة المالية التلقائية أو السياسة المالية ذات الكفاءة العالية ،من خلال خصائصهما الرئيسة والتي يمكن توضيحها:

موضوع	السياسة المالية التلقائية	السياسة المالية ذات الكفاءة العالية

البرنامج أثرا مرغوباً مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه دون تغيير في السياسة المالية(جوارتيني& استروب،1999: 316).

يمكن استخلاص مدلول السياسة المالية التلقائية بأنها إجراءات متصلة بمستوى ونمط الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومة من جهة ومستوى وهيكل الإيرادات العامة المتولدة من جهة أخرى، وكيفية القيام بهذا الدور من خلال تحديد نمط وأدوات التمويل وآثارها، ومن ثم توظف فنون المالية العامة في إطار سعيها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

إلا إن الأزمات التي عصف بالاقتصاد العالمي أظهرت بعض التناقضات والأخطاء في السياسة المالية التلقائية، والتي حفزتها عوامل الاستقرار الذاتية، فالنقص الدوري في الطلب الكلي يستلزم إنفاق حكومي مرتفع جداً إذا كان الهدف تحقيق مستوى منخفض من البطالة، فضلا عن إن هذه العوامل التلقائية قد تكون فعالة في مواجهة الانتعاش التضخمي، إلا أنها قد تكون مسؤولة عن التباطؤ في النمو الاقتصادي وعن البطالة المزمنة، لاسيما أنها تبدأ بالحد من الطلب في نفس الوقت الذي ينتعش فيه الدخل، من خلال تقييدها لحجم الاستثمار الجديد في كل مدة توسع ومن ثم تقلل معدل رأس المال الجديد فتحد بذلك من النمو الاقتصادي الطويل الأمد. الأمر الذي استلزم تبني السياسة المالية الاستنسابية لتمهيد الطريق لتطوير أسس السياسة المالية في العصر الحديث.

ويمكن التمييز بين أداتين رئيستين تستخدمهما الحكومة في مجال السياسة المالية الكفوءة للتأثير في النشاط الاقتصادي هما (سعد و الطراونه،2016: 140):

1-التغيير في معدل الإنفاق: ويمثل التغيير في حجم النفقات الحكومية المعدلة بعد استبعاد اثر العوامل الدورية المتحققة، عندما يكون الناتج عند مستواه المحتمل، وتتوقف درجة تأثير الإنفاق الاستنسابية على مدى كفاءة استخدامه ونوع الإنفاق، إذ يؤثر الإنفاق العام في مجمل المتغيرات الكلية ومنها الناتج المحتمل من خلال زيادة القدرة الإنتاجية، إذ ينعكس بالإيجاب على الناتج المحلي وزيادة الدخل المكتسب

مجال التدخل	يتم تفعيل أدواتها للتكيف دون تحديد مجال التدخل في الاقتصاد الحقيقي(توزيع عفوي)	يتم تفعيل أدواتها استنادا إلى أهداف محددة سلفا من قبل السلطة المالية لمعالجة الاختلال وتعميق الاتجاهات المطلوبة (فعل تصحيحي)
الأدوات	تكون أدواتها ذات طابع ضمني وغياب الحدود بين الحوافز والقيود خلال دورة الإعمال التي تنتاب النشاط الاقتصادي	تكون أدواتها ذات طابع واضح تتيح إمكانية تحديد الحوافز الممكنة خلال مدة الانكماش، والقيود التي توظفها في مدة الازدهار.
التباطؤ	تتميز بتباطؤ كبير لكونها تستغرق وقتاً لتحقيق الموائمات المالية حتى تصبح فعالة	تتميز بتباطؤ اقل بين قواعد التنفيذ والأثر لاستجابة الاقتصاد
المسار	تتخذ مسار محدد عند تصميمها إذ لا تبدأ بالتغيرات في الاقتصاد، وإنما سيستجيب الاقتصاد لها بسبب وجودها	تتخذ مسارها الخاص لكبح تقلبات النشاط الاقتصادي مستحثه سلوكًا ماليًا معاكساً للتقلبات الدورية غير المرغوبة ومؤازرة للاستقرار
المعلومات	تتطلب معلومات دقيقة وشاملة عن التخصيصات سواء كانت زيادة أم تخفيض النفقات والإيرادات	لا تتطلب معلومات دقيقة وشاملة عن التخصيصات

الاقتصاد ككل، فالظاهرة المالية في بعدها الاقتصادي تتكون من نوعين من التدفقات: تدفق سلعي، وتدفق نقدي. فالاقتصاد يخلق منافع بشكل سلع وخدمات لإشباع الحاجات العامة، ولإنتاجها تستخدم الحكومة سلع وخدمات أخرى بإنفاق بعض المبالغ النقدية والتي تغطيها من إيراداتها. فتيار المعاملات بين الأسر التي تمثل جانب عرض خدمات عوامل الإنتاج، وجانب طلب على السلع والخدمات وقطاع الإعمال يمثل جانب عرض للسلع والخدمات وجانب طلب على خدمات عوامل الإنتاج، والحكومة والذي يتجسد في الإنفاق الحكومي، إذ ينقسم إلى قسمين هما: المشتريات والتي تمثل الجزء الأكبر منها نفقات الاستهلاك، والنفقات التحويلية التي تعيد توزيع القوة الشرائية بين الإفراد لدعم بعض شرائح المجتمع بدون إي خدمة مقابل الدخل المستلم(مثل إعانات البطالة، الضمان الاجتماعي). إذ تستخدم الأسر الدخل الذي تكسبه من بيع خدمات الإنتاج لشراء منتجات الشركات، والحكومة تشتري إنتاج الأسر والشركات وتمول هذه المشتريات من الرسوم والضرائب المفروضة على الأشخاص والشركات لتعيد حقنها من جديد في دورة الدخل لتوفير الخدمات العامة.

يكمن نجاح أداة السياسة المالية الكفؤة من حيث الوقت المسموح لرد الفعل بحدوث المواءمة والفاعلية وخفض التكاليف في العنصر الذي يمنحها خصائص نظام منطقي مهم في التصميم المؤسسي، والتي تعمل وتتطور بشكل مستمر وفقاً للظرف الاقتصادي، والذي يتوقف على كيفية استجابة الاقتصاد وفقا لما تمليه ظروف الطلب والعرض. وتحديد فيما إذا كانت التغييرات المقصودة في بنود الموازنة مؤازرة باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاسيما إن تصحيح مسار الناتج المحلي إلى مستوى مرغوب بعد اضطراب دورة الإعمال يستلزم توظيف أدوات السياسة المالية ليس لتقليل آثار الانحراف فحسب، بل لكبح مسببات الانحراف، لما تنطوي على تدابير لتصحيح مسار الناتج المحلي وحث النمو اعتماداً على قواه الذاتية فيما بعد، والذي يتجسد في توسع الإنفاق الاستنسابي وأثره في ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل فتزداد الدخول، مما يسمح بتمويل العجز، ومن ثم فالإجراءات المالية الحكومية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي يمكن الاستدلال عليها من مخطط يوضح الدور المالي في النشاط الاقتصادي، والقرارات التي تتخذها الحكومة والتي تنصب في كميات اقتصادية كلية ينجم عنها تدفقات مالية بعضها يمثل إيرادات والبعض الأخر يمثل نفقات تؤثر في

المبحث الثالث

قياس أثر الانفاق العام والايرادات على التضخم السنوي للفترة (1990 - 2022)

المطلب الاول: قياس أثر الانفاق العام على معدل التضخم السنوي

جدول (2)
اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج انحدار مؤشر التضخم السنوي

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجانس التباين)				
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (**Sig**)		القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف **Kolmogorov- Smirnov**	**0.138**	**0.112**		قبول **H_0**
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي				
اسم الاختبار	قيمته	**Dl**	**Du**	القرار الاحصائي
ديربن واتسن **DW**	**1.458**	**1.383**	**1.508**	فشل الاختبار لا يمكن الجزم بوجود المشكلة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير معلمات انموذج الانحدار الخاص بالمتغير **Y_1** وتم الحصول على جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار المتغير **Y_1** وكالاتي .

بالاعتماد على نتائج الجدول (4) يلحظ أن متغير الاستجابة Y_1 (معدل التضخم السنوي) يتوزع توزيعاً طبيعياً وبالتالي لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين ، فضلا عن عدم وجود مشكلتي الارتباط الذاتي والتعدد الخطي وهذا يعني المضي بأجراء تحليل الانحدار باستعمال

3جدول
نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الانحدار للمتغير **Y_1**

ANOVAجدول تحليل التباين **Y_1**بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل انموذج الانحدار للمتغير[a]							
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	R^2
1	Regression	.296	1	.296	6.951	.013[b]	0.138
	Residual	1.320	31	.043			
	Total	1.615	32				
a. Dependent Variable: التضخم							
b. Predictors: (Constant), الانفاق							

لمعنويتها T مقدرات المعلمات واختبارات						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0.725	.071		10.215	.000
	الانفاق	-0.0029	.112	-.428	-2.637	.013
a. Dependent Variable: التضخم						

المعادلة التقديرية للتنبؤ بالمتغير Y_1	$\widehat{Y}_{(1)i} = 0.725 - 0.0029\, X_{1\,i}$

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

عكسية مع التضخم ، إذ ان المتغير (X_1) ويمثل الانفاق العام اذ يلاحظ ان معامل الميل الحدي له ظهرت اشارته سالبة ، اي ان العلاقة بين معدل الانفاق العام وبين معدل التضخم السنوي هي علاقة عكسية ، اي انه كلما زاد الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل التضخم السنوي بمقدار (0.0029) وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية ،

المطلب الثاني : قياس أثر الايرادات على معدل التضخم السنوي

يلحظ من الجدول (5) وفق التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير (X_1) (معدل الانفاق العام) على متغير الاستجابة Y_1(معدل التضخم السنوي) إذ كانت قيمة (Sig = 0.013) لاختبار F هي أصغر من قيمة (0.05) و بمعامل تحديد (18.3%) يفسر التغيرات الحاصلة في متغير الاستجابة والمتبقي (81.7 %) يفسره الخطأ العشوائي ويشير الى عوامل اخرى لم تدخل في هذا النموذج ، وعلى ضوء اختبار t لمعلمة β_1 لأنموذج انحدار Y_1 يتم اعتماد المعادلة التقديرية كونها معنوية وبالتالي تعتمد المعادلة التقديرية المثبتة في الجدول اعلاه للتنبؤ بمعدل التضخم السنوي .

من خلال النتائج أعلاه يبين التحليل الاقتصادي أن تأثير الانفاق العام في العراق للفترة (1990-2022) بعلاقة

جدول (4)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج انحدار مؤشر التضخم السنوي

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجانس التباين)				
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (Sig)		القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف **Kolmogorov- Smirnov**	**0.138**	**0.112**		قبول H_0
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي				
اسم الاختبار	قيمته	**Dl**	**Du**	القرار الاحصائي
ديربن واتسن **DW**	**1.395**	**1.383**	**1.508**	فشل الاختبار لا يمكن الجزم بوجود المشكلة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير معلمات انموذج الانحدار الخاص بالمتغير $\mathbf{Y_3}$ وتم الحصول على جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار المتغير $\mathbf{Y_3}$ وكالاتي .

بالاعتماد على نتائج الجدول (9) يلحظ أن متغير الاستجابة Y_3 (معدل التضخم السنوي) يتوزع توزيعاً طبيعياً وبالتالي لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين ، فضلا عن عدم وجود مشكلتي الارتباط الذاتي والتعدد الخطي وهذا يعني المضي بأجراء تحليل الانحدار باستعمال

جدول (5)
نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الانحدار للمتغير $\mathbf{Y_3}$

جدول تحليل التباين **ANOVA** لمشاكل انموذج الانحدار للمتغير $\mathbf{Y_3}$ بعد اجراء اختبارات الاحصائية[a]							
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	R^2
1	Regression	.319	1	.319	7.629	.010[b]	0.197
	Residual	1.296	31	.042			
	Total	1.615	32				
a. Dependent Variable: التضخم							
b. Predictors: (Constant), الإيرادات							

مقدرات المعلمات واختبارات **T** لمعنويتها						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	0.732	.070		10.393	.000
	الايرادات	-0.0030	.111	-.444	-2.762	.010
a. Dependent Variable: التضخم						

المعادلة التقديرية للتنبؤ بالمتغير $\mathbf{Y_3}$	$\widehat{Y}_{(3)i} = \mathbf{0.732 - 0.0030}\, X_{2\,i}$

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

انحدار Y_3 يتم اعتماد المعادلة التقديرية كونها معنوية وبالتالي تعتمد المعادلة التقديرية المثبتة في الجدول اعلاه للتنبؤ بمعدل التضخم السنوي .

من خلال النتائج أعلاه يبين التحليل الاقتصادي أن تأثير الايرادات العامة في العراق للفترة (1990-2022) بعلاقة عكسية مع التضخم ، إذ ان المتغير (X_2) ويمثل الايرادات العامة اذ يلاحظ ان معامل الميل الحدي له ظهرت اشارته سالبة ، اي ان العلاقة بين معدل الايرادات العامة وبين

يلحظ من الجدول (10) وفق التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير (X_2) (الايرادات) على متغير الاستجابة Y_3(معدل التضخم السنوي) إذ كانت قيمة (Sig = 0.010) لاختبار F هي أصغر من قيمة (0.05) و بمعامل تحديد (19.7%) يفسر التغيرات الحاصلة في متغير الاستجابة والمتبقي (80.3%) يفسره الخطأ العشوائي ويشير الى عوامل اخرى لم تدخل في هذا الانموذج ، وعلى ضوء اختبار t لمعلمة β_1 لأنموذج

التضخم السنوي بمقدار (0.0030) وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية .

4- وجود علاقة معنوية ايضاً بين الايرادات العامة والتضخم ، وان اكثر من (19%) من التغير العكسي الحاصل في التضخم سببه التغير الحاصل في الايرادات .

ثانياً : التوصيات :

1. ايجاد حالة من التوازن بين الانفاق الجاري الذي يشغل حالياً النسبة الأكبر من ميزانية الدولة وبين الانفاق الاستثماري ، وانتهاج سياسة استثمارية جديدة خاصة في مرحلة اعداد الميزانية تستند إلى رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة تتبنى مبدأ التنوع في المجالات الاستثمارية تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة .
2. التوقف عن سياسة التشغيل في القطاع العام مع التأكيد على رفع انتاجية العاملين فيه ، واعتماد سياسة للتشغيل تستند إلى الكفاءة من خلال خلق فرص عمل مجزية .
3. تخفيض معدلات التضخم من خلال تبني سياسة اقتصادية ملائمة ، وتنويع مصادر الايرادات العراقية لمواجهة المخاطر والخسائر في حالة انخفاض الايرادات النفطية لتساهم في عملية التنمية .
4. العمل على التخفيف من حدة المزاحمة بين عمل السياستين النقدية والمالية ، وإعطاء الفرصة للبنك المركزي للقيام بدورة للسيطرة على معدلات التضخم باتباع سياسة نقدية صارمة تهدف الى تقييد المعروض من الكتلة النقدية بالتداول.

3. د. خالد واصف ألوزني ، د. احمد حسين الرفاعي، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط4 ، دار وائل للنشر،الاردن ، 2001.
4. د. رفعت المحجوب، المالية العامة (الإيرادات العامة)، دار النهضة العربية، القاهرة 1971.
5. د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج2 ، المستنصرية ،1984.

معدل التضخم السنوي هي علاقة عكسية ، اي انه كلما زادت الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات :

1- تعد ظاهرة التضخم من الظواهر المزمنة التي تلازم الاقتصادات في الدول النامية ، حيث تشكل هاجسا امام واضع السياسة النقدية كونها هدفا أساسيا للسياسة النقدية ، ومن خلال البحث لاحظنا ان الاقتصاد العراقي مر بفترات حرجة جدا ساهمت بتدني الفاعلية الحقيقية لأداء السياسة النقدية خصوص المدة الأولى التي امتدت من العام 1990 ولغاية العام 2002 حيث شكل التضخم ابرز عوائق نهوض السياسة الاقتصادية في العراق ، من خلال تراجع أداء السياسة النقدية نتيجة للتدخل الحكومي في عمل البنك المركزي العراقي .
2- تراجع المعدلات الفعلية للتضخم النقدي للمدة الثانية على الرغم من القراءات التي تشير الى ارتفاع نسبته الا ان هذا الارتفاع يعود بالأساس الى التحسن الكبير الذي شهده تطور مستويات الدخول الفردية للعاملين في القطاعين العام والخاص .
3- وجود علاقة معنوية بين النفقات العامة ومعدل التضخم السنوي ، وان أكثر من (18%) من التغير العكسي الحاصل في معدل التضخم السنوي سببه التغير الحاصل في النفقات العامة ، أما باقي النسبة (81%) فتعود الى المتغير العشوائي الذي يمثل عوامل اخرى لم يتم ذكرها في النموذج .

اولاً : المصادر العربية

1. اوسيلفان ، شفرين ، بيريز ، الاقتصاد الكلي ، 2014 ، الطبعة الاولى ، مكتبة ناشرون لبنان .
2. جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي : الاختيار العام والخاص ، ت : د عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988 .

Spaces in the Framing of Poverty Policy ,2001.

2. David Ricardo, 1981, On the principles of political economy and taxation, Cambridge University Press, London.
3. Henery Higgs-CB,"PLAY RAVES DICTIONARY OF POLITICAL ECONOMIC ,NEW YORK ,1963.
4. Johnston Michael , Corruption And Democracy : Threats To Development , Opportunities For Reform , Paper Prepared For Department Of Political Science , Colgate University , 2000.

6. د. محمود حسين الوادي ود. زكريا أحمد عزام، المالية العامة والقطاع المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2000.
7. د. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة (السياسة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبعة التعليم العالي، بغداد 1988.
8. د. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار الصفاء ، الاردن ، 2005.
9. عبد الجبار محمود فتاح العبيدي، اتجاهات السياسة المالية في البلدان النامية نماذج مختارة للفترة من (1973-1985)، رسالة ماجستير اقتصاد، مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، 1988.
10. عدنان سعد ، سعيد الطراونة ، السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976-2001) ، 2016 .
11. وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،، 2010 .

ثانياً : المصادر الاجنبية :

1. Brock , K. and others , Power, Knowledge and Political